

## تآكل تدريجي للحريات والقيم الإنسانية

المتطرف. ضحايا إضافيون للوضع الجديد الناشئ في أعقاب 11 أيلول، تجسّدوا في المهاجرين الذين بات ينظر إليهم على أنهم مشتبّه فيهم بالتسلل للقيام بأعمال تخريبية، فتحوّلت حياتهم إلى جحيم في معسكرات الاعتقال الجماعية التي حرصت الدول على إبقائهم فيها تمهيداً لإعادتهم إلى دولهم. الصحفيون أيضاً لم يكونوا في منأى عن تداعيات مرحلة ما بعد 11 أيلول، بعدما غدا أي انتقاد يوجّه ضد سياسات الدول في مكافحة الإرهاب يصنّف أنه يصبّ في خانة دعم الإرهاب، ويمنح الدول الذريعة لاعتقالهم، حيث وصل عدد الصحفيين المحتجزين في عام 2010 إلى 145.

ونتيجة لهذه الممارسات، لم تكل المنظمات الحقوقية والناشطون المدافعون عن حقوق الإنسان، طوال السنوات الماضية، من رفع الصوت عالياً، منتقدة التوجه المتعمّد للقضاء على الحريات، وخصوصاً بعدما تبين في أعقاب مرور 10 سنوات على أحداث الحادي عشر من أيلول أن تشديد القوانين لن يتوقف عند حدّ معين، بل على العكس من ذلك يزداد باطراد، مستفيداً من إبداعات واسعة من المواطنين استعدادهم للتضحية بحرياتهم.

استعداد تجلّي من خلال الاستطلاع الذي نشر قبل أيام، وأشار إلى أن ثلثي سكان الولايات المتحدة على استعداد للتضحية ببعض الخصوصية والحريات في الكفاح ضد الإرهاب، في مقابل إبداء 54 في المئة فقط ميلهم إلى الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم في حال أجبروا على الاختيار بينها وبين حماية الناس من الإرهابيين، فيما لم يجد الرئيس الفخري للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، باتريك بودوان، من تلخيص أفضل للوضع الذي آلت إليه الحريات والحقوق بعد كل هذه السنوات سوى القول إن «الدعاية التي تستمد شرعيتها من انتهاكات الحقوق والحريات بحجة مكافحة الإرهاب والتي جرى نقلها من خلال الاستغلال والتلاعب بالخوف أدت إلى التخلي التدريجي عن القيم الأساسية للإنسانية».

المحامين ومستشاري الضرائب تزويد سلطات الأمن بالمعلومات المتعلقة بحركة رؤوس أموال زبائنهم في حال شكهم في أنها قد تخدم أنشطة إرهابية ومشبوهة.

أما عربياً، فإنّخذ الإرهاب ذريعة في العديد من دول المنطقة للإبقاء على قوانين الطوارئ لإسكات المعارضين بحجة مكافحة الإرهاب، كما كانت الحال عليه في مصر والجزائر وسوريا، قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية فيها. وفي السعودية، لم تجد منظمة «هيومن رايتس ووتش» في مشروع قانون الإرهاب الجديد، الذي تسعى الرياض إلى اعتماده، سوى

### المسلمون والمهاجرون والمعارضون يتصدرون قائمة المتضررين من قوانين مكافحة الإرهاب

محاولة لـ«إضفاء الصفة القانونية على ممارسات وزارة الداخلية غير القانونية» بعدما خلصت إلى «أنه يجمع المعارضة السياسية السلمية بمرتكبي أعمال العنف في صف واحد».

وإن كان تقليص الحريات تحوّل إلى سمة مشتركة في جميع دول العام، فإن بعض الفئات دون الأخرى وجدت نفسها أكثر عرضة لانتهاك حقوقها. ففي خضم هذه الأجواء، وجدت الأقليات الدينية، وخاصة المسلمة منها، نفسها فجأة أنها وضعت في دائرة الاتهام بالتورط أو التعاطف مع الإرهاب حتى يثبت عكس ذلك، فباتت أنشطتها منذ ذلك الحين تخضع لرقابة لصيقة، وذلك بالتزامن مع اجتياح ظاهرة «الإسلاموفوبيا» الدول الغربية وتشكيلها مبرراً لسن قوانين تطال المسلمين دون غيرهم، مستفيدة من انتشار أفكار اليمين

### جمانة فرحات

أن تتعرض لتفتيش دقيق في المطارات والموانئ فقط للاشتباه في أنك من أصول عربية. أن تكون اتصالاتك الهاتفية ومراسلاتك الإلكترونية خاضعة للمراقبة من دون علمك. أن يجري اعتقالك ونقلك إلى مكان سري من دون أن يتطلب تحقيق ذلك عناء كبيراً. أن تضطر إلى تعبئة استمارة مليئة بالبيانات لمجرد تحويلك مبلغاً مالياً محدوداً. ممارسات كانت حتى ما قبل الحادي عشر من أيلول 2001 يصعب تخيل حدوثها. لكن ما قبل الحادي عشر من أيلول ليس كما بعده على الإطلاق، إن داخل الولايات المتحدة، أو في أي بقعة أخرى في العالم، بعدما تحوّلت الحريات إلى الضحية الأبرز تحت ستار الأمن ومتطلباته.

متطلبات جعلت من عمليات استقطاب المشرّعين لسنّ قوانين متشددة مسألة لا تحتاج إلى أي جهد، في ظل هاجس الخوف المنتشر من تكرار سيناريو 11 أيلول، وهو ما عبّر عنه صراحة عضو الكونغرس الأمريكي بيتر كين الذي يرأس لجنة مجلس النواب للأمن الداخلي، بدفاعة عن هذا التوجه قبل أيام، قائلاً «إجراءات مثل «قانون باتريوت»، وعمليات التفتيش في المطارات، وأمن الموانئ، كل ذلك هو بالتأكيد أفضل من احتراق الناس حتى الموت أو الاضطرار إلى رمي أنفسهم من ارتفاع 106 طابقاً».

والظاهرة التي بدأت في الولايات المتحدة في أعقاب 11 أيلول سرعان ما تحوّلت إلى عدوى عمّت مختلف دول العالم. فشهدت دول أوروبية، مثل فرنسا وبريطانيا، التي كانت تتغنّى بسجلها في الدفاع عن حقوق الإنسان، تعزيزاً غير مسبوق لصلاحيات قوات الشرطة والجيش في مقابل تقليص الرقابة على مشروعية أعمالهم تحت ستار حماية الأمن ومكافحة الإرهاب. الحال نفسها في ألمانيا التي تتجه على ما يبدو إلى إقرار تعديلات قانونية جديدة تمنح السلطات الحق في الحصول على البيانات الشخصية من البنوك والسجلات الرسمية، فضلاً عن إجبار

وليام كريستول وآخرين. هؤلاء كانوا أبرز أسماء سارعوا، بعد مضي أقل من 5 ساعات على هجوم البرجين، إلى التحدث عن علاقة مباشرة بين العراق وجزّاره من جهة، و11 أيلول من جهة أخرى. لكن تقارير كثيرة تجزم بأن رجلين كانا عزّابي ضرب العراق انتقاماً لـ11 أيلول: تشيني، وولفويتز قبل أي شخص آخر، حتى قبل رامسفيلد الذي اتهم كلاً من العراق وليبيا والسودان وإيران بالتورط. الاعترافات المتأخرة شملت الجميع، من بينهم تشيني، الذي هُوّنها على نفسه وقال في 2009: «لم أرى دليل يؤكد تورط صدام حسين بهجمات 11 أيلول. أشارت تقارير إلى تورطه في وقت ما، لكن تبين في نهاية المطاف أنه ليس كذلك».

وأمام التساقط في الإصرار على المهزلة في تبرير الاحتلال، ظهرت الوثيقة الذهبية، التي أعفت الجميع من التحليل في منطوق ارتباط صدام ونظامه بهجمات أيلول من عدمه. إنها إعلان مبادئ «مشروع القرن الأميركي الجديد» عام 1997 الذي وقعت عليه 25 شخصية بارزة من المحافظين الجدد، منهم رامسفيلد وولفويتز وتشيني وليبي وآخرين من رموز إدارة بوش زمن النكبة الأيولوية. وفي مشروعهم -الإعلان، تشديد على ضرورة غزو العراق. ولأن رجال السياسة الأميركيين «تعرفونهم من عسكريّتهم»، تحدث الجنرال ويسلي كلارك في مقابلة تلفزيونية ضمن برنامج «واجهة الصحافة»، عن وجود «جهود منظمة خلال خريف عام 2001 لتحميل صدام حسين المسؤولية عن الهجمات وعن مشكلة الإرهاب».

بعد 5 ساعات من الهجمات، كان اتهام العراق جاهزاً

هجمات 11 أيلول. ظهرت الوثيقة، ثم اختفت. أين؟ قلة يعرفون. لكن الكاتب الأميركي، رون ساسكيند، ادعى أنه يعرف الحقيقة، فنشر كتاباً بعنوان «الطريق إلى العالم»، وقال فيه إن البيت الأبيض هو من أصدر الأوامر بفبركة نص الرسالة المفترض أن تكون موجهة من رئيس جهاز الاستخبارات العراقية في حينها، طاهر جليل حبوش، إلى صدام حسين. وبما أنه لا مسؤولية جنائية في العمل السياسي، فإنّ أركان إدارة بوش لا يترددون بتأليف كتاباً تتضمن اعترافات بخفة اتهام العراق أو صدام حسين بالتورط في هجمات الخريف الأميركي. آخر البدع كانت لوزير الدفاع الأسبق، دونالد رامسفيلد، الذي تنافس لأشهر حول من يمكنه اتهام العراق أكثر بهجمات أيلول، وذلك مع كل من نائبه بول وولفويتز ونائب الرئيس ديك تشيني ومستشاره لشؤون الأمن القومي لويس لبي وريتشارد بيرل والمدير السابق لـ«سي أي إيه» جيمس وولسي، ورئيس مركز السياسات الدفاعية فرانك غافني والغني عن التعريف

### محاكمات مدنية أم عسكرية؟

أبرز من ينتظر المحاكمة اليوم من نزلاء غوانتانامو هو خالد الشيخ محمد، الذي اعترف في 2007، بالمشاركة في تخطيط وتنفيذ ثلاثين اعتداء، منها 11 أيلول، وتفجيرات بالي في أندونيسا وقتل الصحفي الأميركي دانيال بيرل، التخطيط لقتل جيمي كارتر، التخطيط لتفجير جسر في نيويورك، التخطيط لتفجير مبان في إيلات في إسرائيل، وغيرها حول العالم.

ومنذ أن اتخذ القرار لبدء محاكمته التي اعتمدت مدينة نيويورك مركزاً لها، تدور المعركة بين جبهتين: جبهة المحاكمات المدنية، وجبهة المحاكمات العسكرية. ويرجّح كل طرف لمميّزات اقتراحه، والأسباب التي تجعله أفضل من الآخر. مناصرو الحل المدني يرون أنّ الإدارة الحالية ستكون وفيّة لمبادئها في حال فرض ذلك النوع من المحاكمات على باقي المتهمين، ورفضت الاستجابة لمطالب الجمهوريين. لكنّ بعض الديمقراطيين يخافون من ردة الفعل الجمهورية على قرار مماثل، إذ سيصبحون حملة شعواء على الإدارة، ويحاولون إضعافها في أي استحقاق انتخابي آت، وخصوصاً أنّ الرئيس أوباما على أبواب إعادة انتخابه مجدداً. نهاية العام المقبل. كما أنّ بعض استطلاعات الرأي التي أجريت في الأشهر الماضية تشير إلى تدني نسبة القبول بالمحاكمات المدنية بين الناخبين. إذ بين استطلاع أجرته صحيفة «واشنطن بوست» ومحطة «أي بي سي» أنّ 59 في المئة من الناخبين يفضلون المحاكمات العسكرية، مقابل 35 في المئة ممن يفضلون المحاكمات المدنية. كذلك، في حال اتخاذ وزارة العدل القرار ووافق عليه الرئيس، قد يمنح الكونغرس، الذي يسيطر فيه الجمهوريون على مجلس النواب، التمويل عن المحاكمات، كي يعرقلوا عملها.

في الجانب الآخر، يرى مناصرو المحاكمات العسكرية أنّ الإدارة ستريح في حال اعتماد ذلك الحل لأنه الأكثر شعبية بين الناس. كما سترتاح من هم الهجوم الجمهوري عليها وتبرهن أنّ مقولة «الديموقراطيين يعتمدون اللين والضعف مع الإرهاب» خاطئة. ويقول المتفائلون بهذا الحل إنّ الإدارة يمكنها رعاية تعاون بين الحزبين، وهو أمر محبب لدى أوباما، في تلك المسألة. لكن قد تتعرض الإدارة لانتقادات كبيرة إذا اعتمدت الحل العسكري، لأنّها بقيت سنتين لا تتحدث سوى في موضوع المحاكمات المدنية، ما سيضعفها أكثر بين ناخبها الليبراليين والتقدميين. كما سيُعتبر أنّ الرئيس اختار حلاً أسهل سياسياً ليتجنب المتاعب، عوض الدفاع عن آرائه ومعتقداته.



لا تزال الإجراءات الأمنية مشددة حتى في موقع الهجوم في نيويورك (لوكاس جاكسون - رويترز)